

الأسباب التي تؤدي إلى إساءة استعمال حق الطلاق

– دراسة فقهية اجتماعية –

الدكتور نذير حمادو

جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

الحمد لله رب العالمين، الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، والصلة والسلام على أشرف المسلمين، سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد...

فستانواول في مقالى هذا أهم الأسباب التي تؤدي بالزوج إلى أن يسيء استعمال حق خواله له الشارع الحكيم، وقبل أن أ تعرض لأهم هذه الأسباب أتناول أولاً: الإجابة عن تساؤل كثيراً ما تثيره فئات من الناس، فمنها قوم جبت قلوبهم وعقولهم على العداوة للإسلام، والنيل بالباطل من تشريعاته الاجتماعية، ومنها قوم يتمسحون بالإسلام ويتملدون المرأة ، ويتمسحون بالمصلحة، وينادون بالحجر على الأزواج مطلقاً في استعمال حق الطلاق ويسليونكم إياه، و يجعلونه بيد الغير (القاضي)، ومنها فئات من النساء صورت لهن عقولهن أن الطلاق إنما هو امتهان لكرامة المرأة، وصورت لهن وسائل الإعلام المسألة على أنها حرب ضروس بين الرجال والنساء، وأن على النساء أن يقاتلن بشراسة؛ لانتزاع حقوقهن من بين أنياب الرجال!

هل الطلاق مشكلة اجتماعية؟ يخلو للبعض أن يردد من حين لآخر نعمة نشارا في المجتمع المسلم، وهي أن الطلاق مشكلة اجتماعية في حاجة إلى حل، ويحاولون بشتى الوسائل أن يثيروا العبار على تشريع الطلاق في الإسلام، فتُعقد المؤتمرات، وتقام الندوات، وتطرح الآراء، وفي النهاية لا تتحقق حلول إيجابية لما زعموه مشكلة، وصوروه معضلة، وما ذلك إلا لأنهم انطلقوا من نقطة البداية الخاطئة حيث طرحوا شرع الله بأدله، وأصوله وقواعده وحكمته التشريعية وراء ظهورهم، وقد صدق الله العظيم إذ يقول: «فُلْ هَلْ نَبَشِّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» [الكهف: 104].

ونعرض فيما يأتي لما يثار حول تشريع الطلاق من شبكات، ونتولى الرد عليها بما يبين زيفها وزيف أصحابها، واتباعهم أهواءهم، وتألهمهم للجمعيات والتوكيد النسائية في المجتمعات الإسلامية التي ترفع شعارات تحرير المرأة، والحفاظ على حقوقها، كان الأمر معركة حرية شخصية بين الرجال والنساء. اللذين خلقهما الله تعالى من نفس واحدة، وشرع لهم ما من الأحكام ما فيه

صلاحهم، وجعل كلاً منهما مكملاً للآخر لا يستطيع أن يعيش دونه، ومن أصدق من الله حديثاً؛ إذ يقول في أول سورة النساء: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَقُولُوا رَبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَقْرَبَا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» [النساء 1]، وإذا يقول: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنَ إِلَيْهَا» [الأعراف 189]، وإذا يقول: «وَمَنْ آتَاهُنَّ أَنْ خَلَقْنَاهُنَّ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلْنَاكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» [آل الروم 21]، وإذا يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَقَبَائِلَ لِتَعْرِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» [الحجرات 13].

هذا هو المجتمع الإنساني، مجتمع قوامه الذكر والأنتى، الرجل والمرأة، كلاهما مكمل للآخر، ولقد تكفل المولى جل شأنه من بدء الخليقة بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، عن طريق الرواج بصربيع القرآن: «وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا»، و«وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا»، و«خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا»؛ إذاً فأين الصراع؟؟؟ وأين الحرب؟؟؟ إن ذلك كانه من اختراع الإنسان في العصور الحديثة حين تتبَّعُ الطريق، وناقض شرع الله، ونazuع الله تعالى في تشرعياته.

نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالْمَدَيْرَةَ وَالنَّجَاهَ، وَلِلأسْفِ نجد مِنْ بَيْنِ هُؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ وَمُسْلِمَاتٍ، أَسْهَمُهُمْ إِسْلَامِيَّةً وَأَقْوَالِهِمْ وَتَصْرِيفَهُمْ تَاقَضِيَ تُلْكَ الْأَسْمَاءِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ تَأثِيرُوا بِمَا يُثِيرُهُ وَيُرِدُّهُ أَعْدَاءُ إِسْلَامٍ حَوْلَ تَشْرِيعَاتِ إِسْلَامِ الْمُخْتَلِفَةِ بِمَا فِيهَا تَشْرِيعُ الطَّلاقِ... وَلَكِنَّهُمْ لِلأسْفِ لَيْسُوا إِلَّا كَمَنْ يَنَازِعُ الْجُوزَاءَ أَوْ يَمْدُدُ إِلَى الشَّمْسِ يَدَا شَلَاءَ!

وليس أدل على ذلك مما تثيره بعض الصحف والمحلات، وتعرضه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من حين لآخر في بلاد الإسلام من آراء، وتعليقات، وعناوين تتعلق بموضوع الطلاق، مصورة إياها على أنه الكابوس الذي يحيط على صدر الأسرة المسلمة، أو أنه هو الداء وأُنس البلاء لكل ما يوجد في المجتمعات الإسلامية من مشكلات اجتماعية، كتشريد الأطفال، ونحو ذلك. وما الطلاق عند هؤلاء إلا شماعة يعلق عليها كل فشل في الإصلاح الاجتماعي، الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى البعد عن تشريعات الإسلام التي تحكم مجالات الحياة المختلفة، وأهمها الأسرة في المجتمع المسلم. وإذا ترتب على الطلاق معضلات ومشاكل اجتماعية كما يقولون، فإن ذلك يرجع أيضاً إلى إساءة استعمال الزوج لحقه هذا، والذي يرجع إلى أسباب عديدة أهمها: عدم التزام مثل هذا الزوج بالمنهج الإسلامي ككل، وفي مجال الأسرة بوجه خاص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نعرض لنموذج من الحالات المغلوطة التي تتعلق بموضوع

الأسباب التي تؤدي إلى..... د. نذير حمادو

الطلاق ذلك التحقيق الذي عرضته إحدى المجالس العربية تحت عنوان: "كابوس اسمه الطلاق" وهو في الواقع ليس تحقيقاً صحفياً بالمعنى المعروف للتحقيق الصحفي؛ لأنَّه تعرض لندوة حول الطلاق عقدها مركز خدمة المجتمع التابع لإحدى الجامعات العربية، تناول بعض الممارسات الخاطئة من الأزواج لحقهم في إيقاع الطلاق، وتناول بعض المشكلات الإجرائية التي تصاحب الطلاق أو تعقب إجراءه، وهي بحق ندوة موضوعية شرعية وقانونية واجتماعية، بعيدة عن أي معالطات فتاوى الصحافة وتصور الطلاق على أنه "كابوس" والعياذ بالله، كيف يكون الطلاق، وهو تشريع من تشرعات الله التي شرعاها كما شرع الزواج وغيره، كيف يكون كابوساً؟

وأنسياقاً لهذه الشعارات، وركوا موجة الشهرة بخالق بعض مدعى البحث الاجتماعي والتشريعي إثارة شبهاهم حول تشريع الطلاق في الإسلام، وإليك طرفاً من هذه الشبهات والرد عليها فيما يأتي:

الشبهة الأولى: يزعم هؤلاء أنَّ الطلاق يتربَّ عليه تشتت الأسرة، وتمزيق المجتمع، وتشريد الأطفال، وانتشار الجريمة، وبالجملة: يُحملونَ الطلاق مسؤولية كلِّ ما يحدث في المجتمع من سلبيات، وكأنَّ الطلاق هو الشماعة التي يُعلقُ عليها كلُّ فشلٍ؛ وعلى هذا فإنه يجب منع الطلاق، أو تقديره بواسطة التشريعات المختلفة. ونرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

الوجه الأول: إنَّ الإسلام الحنيف وتشريعاته المتعلقة بالزواج تحافظ على الأسرة، وتحرص كلَّ الحرص على لِمَ شمل الأسرة، وليس أدلَّ على ذلك من قوله تعالى واصفاً الزواج بأنه ميثاق غليظ: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُوهُنَّةَ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخْدَنَ مِنْكُمْ مِنَافِقًا غَلِيلًا﴾ [النساء 21]، والميثاق الغليظ ليس من السهل تنقضه لأنَّه الأسباب، وقوله تعالى في معرض الكلام عن الخلافات الزوجية ومعالجة نشور الزوجة: ﴿وَإِنْ خَفْتُمْ شَقَاقَ بَيْنَهُمَا فَابْعُثُو حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوقَقُ اللَّهُ بِيَتْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا خَيْرًا﴾ [النساء 35]، وفي معالجة نشور الزوج يقول تعالى: ﴿وَإِنْ امْرُأَةً حَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِغْرِاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء 128]، وقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوْا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء 18].

ويقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه: ﴿لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَّ مِنْهَا آخِرًا﴾¹ فقد يكره الزوج زوجته ويملاها، فإذا وهبَ الله منها الأولاد الصالحين

1- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الرضاع، باب: الوصية بالنساء، رقم الحديث 3648 ص 595.

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير حمادو

الذين تقر لهم عينه، مما جبها في قلبه، وازداد تمسكاً بها، وقد تكون الزوجة صغيرة، نشأت على تربية معينة وسلوك معين، يتسم بالطيش وعدم المبالاة، وعدم التبصر فيحوالها صير زوجها إلى زوجة صالحة حكيمة عاقلة. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً: «أَيُّهَا امْرَأَةُ سَالَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا يَأْسِ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»¹، أي أن تطلب من زوجها أن يطلقها من غير سبب قوي يدعو إلى الطلاق.

وروى عنه عليه السلام أنه قال: «...وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا، لَتَكْتُفِي صَحْقَتْهَا»²، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الدوّاقين والدوّاقات أي الذين يستهينون بأحكام النكاح والطلاق، فيكترون منها دون داع سوى اللذة والشهوة الحيوانية فقط، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَعْنَ اللَّهِ كُلُّ ذُوَاقٍ مُطْلَاقٍ» وروي بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الدَّوَاقِينَ وَالدَّوَاقَاتِ» كما روى بلفظ: «لَا أُحِبُّ الدَّوَاقِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَلَا الدَّوَاقَاتِ مِنَ النِّسَاءِ»³.

فهذا الحشد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية يدل على أن غاية الإسلام من تشريع الزواج هي استقرار الأسرة ولسم شملها لا تشتتها، والطلاق تشريع الله كما أن النكاح تشريعه، فلا يمكن لعقل أن يقول: إن الطلاق شرع لتشتت شمل الأسرة وتعزيز المجتمع. إن الله تعالى حينما شرع الطلاق جعله حلاً جذرياً للمشاكل الزوجية التي استعصت على العلاج، ولم تُقدِّم معها وسائل الإصلاح التي شرعها الله تعالى قبل اللجوء إلى الطلاق.

الوجه الثاني: إن الله تعالى حينما شرع الطلاق حد له حدوداً، ووضع له ضوابط وقيوداً، ورتب عليه التزامات وحقوقاً، يجعله محققاً لمصلحة كل من الزوجين، وقد صدق ربنا تعالى إذ يقول: «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُعَذِّبُ اللَّهُ كُلُّاً مِنْ سَعْيِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا» [النساء: 130]. وحافظاً على حقوق المرأة والأولاد من الزوج المطلق رتب الشارع الحكيم على الطلاق العديد من الالتزامات المالية، وأنزم بها الزوج إزاماً، حتى لا يدع مطلقتها عالة على الغير،

1- أخرجه أبو داود في سنته، في كتاب الطلاق، باب: في المخلع، رقم الحديث 2226 ص 338.

2- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو حالتها في النكاح، رقم الحديث 3648 ص 562.

3- الحديث أخرجه الطبراني عن أبي موسى مرفوعاً، والدليسي عن أبي هريرة بلفظ: "تزوجوا ولا تطلقوا فإن الله لا يحب ...". انظر: المقاصد الحسنة للسعادوي رقم الحديث 1281 ص 458.

تم يدها إلى الغير، على الأقل في فترة العدة حتى تتدبر أمرها وتستقر أحواها، إما إلى زواج آخر لعل الله تعالى يوفقها إليه، وإما إلى أوليائها الذين هم في الأصل مسؤولون عن الإنفاق عليهما، وحتى لا يدع أولاده منها في فترة الحضانة دون مورد رزق يسد حاجتهم، وسائر متطلباتهم وهذه الالتزامات المالية هي:

1- وجوب الإنفاق على المطلقة طوال فترة العدة لقوله تعالى: «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدَكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لَتُضِيقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضْعُنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق 6] وقوله تعالى: «لَيُنْفِقُ ذُو سَعْةٍ مِنْ سَعْتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ» [الطلاق 7]

2- وجوب دفع المؤجل من صداقها حسبما يجري به العرف؛ لأن المعرف عرفاً كالمشروط شرعاً.

3- وجوب النفقة للأولاد طوال فترة حضانة أمهم لهم لقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنَ الْذُّنُوبِ ذُنُوباً لَا يُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَلَا الصَّيَامُ وَلَا الْحُجَّةُ وَلَا الْعُمْرَةُ، يُكَفِّرُهَا الْهَمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ»¹ أي بغض النظر على من يعول سواء كانوا تحت جناحه، أو تحت جناح مطلقته، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِنَّمَا أَنْ يُضْيِغَ مِنْ يَقُوت»²

4- المتعة للمطلقة: وهي عبارة عما يبذل الزوج لطلقته زيادة على حقها في المهر والنفقة؛ تطبيعاً لخاطرها، لقوله تعالى: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوْهُنَّ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَّاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقُّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ» [البقرة 236]، وقوله تعالى: «بِاِيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوْهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَدٍ تَعْدُوْهُنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلًا» [الأحزاب 49]، وقوله تعالى: «وَلِلْمُطَّلَّقَاتِ مَتَّاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقُّا عَلَى الْمُتَّقِينَ» [البقرة 241].

1- أخرجه الطبراني في الأوسط، والخطيب في تلخيص المشتبه، وابن عساكر في تاريخه. انظر: فتح القدير للمناوي 2/526.

2- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مستنه 160/2 طبعة الحلب.

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير حمادو

والملعنة كما يرى الشافعية في القول الأظاهر عندهم وهو مذهب الشيعة الإمامية^١ واجبة لكل مطلقة ماعدا المطلقة قبل الدخول وقد سمى لها مهرها، فيجب لها نصف المهر المسمى لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فِرِيْضَةً فَنُصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوْنَ أَوْ يَعْقُوْلُ الَّذِي يَبْدِئ عَقْدَةَ النِّكَاح﴾ [البقرة 237].

وحجة الشافعية قوله تعالى: «وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَنَاعَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ» [البقرة 241]؛ حيث إن قوله: «وَلِلْمُطَلَّقَاتِ» جمع يشمل كل مطلقة، وتأكد ذلك بقوله: «حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ» أي واجباً ولازماً، واستثنينا من طلاقت قبل الدخول وسمى لها مهر بالآلية السابقة.

وذهب المالكية^٢ إلى أن المتعة مستحبة لكل مطلقة، وحملوا النصوص التي نصت على لمنوعة على الندب والاستحباب؛ لأن ما وجب لها من المهر فيه غنى عن الريادة؛ فدل على استحباب المتعة.

وذهب الحنفية والحنابلة والظاهري من مذهب الشافعية³ إلى أن المتعة مستحبة لكل مطلقة ماعدا من طلقت قبل الدخول دون أن يسمى لها مهر، فهذا متعتها واجبة بنص الآية، والثانية من طلقت قبل الدخول وقد سمي لها مهر فلها نصف المهر المسمى لا غير، ولا متعة لها بالنص أيضا.

أبعذ هذه الالتزامات وتلك المسؤوليات التي يتحملها الزوج عقب الطلاق نحو مطلقته ونحو أولاده منها، يزعم أولئك أن الطلاق يترتب عليه تشريد الأطفال، وهضم حق النساء، وإضاعة حقوقهن؟

هذا ما قررته الشريعة بأدلتها الشرعية، وحكم به فقهها العادل، فإذا تناقض المساون عن تنفيذ هذه الأحكام، أو وضعوا من الإجراءات القانونية أمام المحاكم ما يطيل أمد النزاع،

١- راجع شرح المنهج للإمام التزوبي وحاشيتي قليري وعمره عليه ٣٢٩٠-٢٩١، وزبدة الكافي للبهبودي ١١٥-١١٦.

2- راجع: الفواكه الدوائية شرح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني للتفراوي 64/2 طبعة دار المعرفة، والشعر الدانبي
شرح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني للآتني ص 469 طبعة الحلبي.

³ راجع: الهدایة شرح بداية المبتدئ للمرغینانی 1/250، وشرح المنهج للنحوی 3/291، والکافی في فقه الإمام أحمد 3/107-108 طبعة ثالثة المکتب الإسلامي بيروت.

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير حادو

ويذهب صَبُرُ المرأة في الحصول على حقها الذي قررتُه لها الشريعة، فالغيب حينئذ لا يكون في تشريع الطلاق، وإنما يكون فيما وضعه المسلمون من إجراءات عقيمة.

الشبهة الثانية: يزعم هؤلاء أيضاً أن الإسلام بإعطائه حق الطلاق للزوج وحده دون المرأة يكون قد ظلمها، وهي العنصر الضعيف في العلاقة الزوجية وفي المجتمع، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى استبعاد المرأة وامتهان كرامتها والعبث بأدميتها.

ونجيب عن هذه الشبهة، بأن الإسلام حقاً أعطى حق الطلاق للزوج؛ بحسب الأصل ليس لمرأة الجنس أو النوع، وإنما لأن الرجل أهل لتحمل هذه المسؤولية؛ ولأن آثار الطلاق المالية من نفقة للمطلقة ولأولادها، ومن أحجور الحضانة والرضاعة، ومؤخر الصداق، والمتعة، كل أولئك إنما يلتزم به الرجل، فإذا أعطي حق الطلاق، كان ذلك أدعى به إلى الآناة، والتفكير ألف مرة، ومرة قبل أن يُوقع الطلاق؛ بحيث لا يستعمل هذا الحق إلا إذا دعت إليه ضرورة ملحة، واستحالـت الحياة الزوجية، أما إذا أعطي هذا الحق للمرأة أو اشتراكـت فيه مع الرجل، لـسارعت إلى إيقاع الطلاق لأتفه الأسباب، وتلتـمـست الأسباب مـهمـا كانت تفاهـتها حتى تتخلصـ من العلاقة الزوجية، وهي في النهاية الطرف المستفيد مـاديـاً، هذا إلى جانبـ أن طبيـعةـ المرأةـ الانفعـالـ السريعـ، والـعاطـفةـ الجـياـشـةـ؛ـ ماـ يـجـعـلـهـاـ لـاـ تـسـطـعـ التـحـكـمـ،ـ وـفـيـ الـوـاقـعـ نـسـمـعـ وـنـشـاهـدـ كـثـيرـاتـ يـطـلـبـنـ مـنـ أـزـواـجـهـنـ الطـلـاقـ تـحـتـ تـأـثـيرـ الـانـفعـالـ،ـ إـذـاـ زـالـتـ حـالـ الـانـفعـالـ نـدـمـتـ عـلـىـ مـاـ بـدـرـ مـنـهـ.

ولو سلمنا بـمنطقـهمـ فيـ ضـرـورـةـ أـنـ يـكـونـ لـلـمـرـأـةـ رـأـيـ فـيـ طـلـاقـهـ؛ـ لأـدـىـ ذـلـكـ إـلـىـ عـكـ،ـ ماـ يـنـادـونـ بـهـ،ـ حـيـثـ إـنـهـ يـتـخـذـونـ مـنـ الإـحـصـاءـاتـ وـادـعـاهـمـ بـأـنـ حـالـاتـ الطـلـاقـ كـثـيرـةـ،ـ فـبـالـلـهـ عـلـيـكـمـ إـذـاـ أـسـنـدـ هـذـاـ الـحـقـ إـلـىـ الـمـرـأـةـ كـيـفـ يـكـونـ حـالـ الـجـمـعـ،ـ وـحـالـ الـأـسـرـ؟ـ

وغاية هؤلاء من مهاجمتهم المستمرة لـتشـريعـ الطـلـاقـ وـاضـحـةـ بـيـنـةـ،ـ وـهـيـ أـنـ تـحـكـمـ الأـسـرـةـ المـسـلـمـةـ بـقـوـاـدـ وـتـشـرـيعـاتـ بـعـيـدةـ عـنـ دـيـنـهـ،ـ وـعـنـ يـسـتهاـ،ـ وـعـادـاهـ وـتـقـالـيدـهـ،ـ فـيـنـادـونـ أـوـلـاـ بـتـقيـيدـ الطـلـاقـ،ـ وـجـعـلـهـ أـمـامـ القـاضـيـ وـبـيـدـهـ،ـ كـخـطـوـةـ أـوـلـىـ إـلـىـ إـلـغـائـهـ،ـ وـمـنـ ثـمـ تـصـيرـ الـحـيـاةـ الزـوـجـيـةـ سـجـنـاـ دـاخـلـهـ مـفـقـودـ وـخـارـجـهـ مـوـلـودـ كـمـاـ يـقـالـ فـيـ المـثـلـ،ـ وـهـمـ بـكـذاـ يـسـعـونـ إـلـىـ إـفـسـادـ حـالـ الـجـمـعـ الـمـسـلـمـ منـ حـيـثـ لـاـ يـعـلـمـونـ،ـ وـقـدـ صـدـقـ رـبـنـاـ الـكـرـيمـ إـذـ يـقـولـ:ـ (قـلـ هـلـ تـبـنـيـكـمـ بـالـأـخـسـرـيـنـ أـعـمـالـ الـذـيـنـ ضـلـلـ سـعـيـهـمـ فـيـ الـحـيـاةـ الدـلـيـلـيـةـ وـهـمـ يـحـسـبـونـ أـلـهـمـ يـحـسـبـونـ صـنـعاـ أـوـلـيـكـ الـذـيـنـ كـفـرـوـاـ بـآيـاتـ رـبـهـمـ وـلـقـائـهـ فـحـبـطـ أـعـمـالـهـمـ فـلـاـ تـقـيـمـ لـهـمـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ وـزـنـاـ)ـ [ـالـكـهـفـ 103ـ 104ـ].ـ [105]

الأسباب التي تؤدي إلى..... د. نذير حادو

الأسباب التي تؤدي إلى إساءة استعمال حق الطلاق: إذا حاولنا استقراء الأسباب التي تؤدي بالزوج إلى إساءة استعمال حقه في الطلاق نجد أن هذه الأسباب تمثل في الآتي:

أولاً: الجهل بالأحكام الشرعية، وأهمها الأحكام المتعلقة بالطلاق: ذلك أن الزوج إذا كان لا يعرف الأحكام الشرعية المتعلقة بالطلاق من حيث كونه سُنِّيَا أو بَدْعِيَا، ومن يكون الطلاق سُنِّيَا أو بَدْعِيَا، ومن حيث كونه طلاقاً بائناً أو رَجُعِيَا، مُعَلَّقاً أو مُضَافاً أو مُنْجَزاً، والفرق بين الطلاق والظهور، والإلقاء، والخلع ونحو ذلك، والعدة وما يتعلق بها من أحكام كالرجعة وغير ذلك، وليس هذا قاصراً على العوام من الناس، وإنما هو أيضاً يوجد في أوساط المثقفين والمتعلمين وليس أدل على ذلك مما وُجهْتْ به في أحد الأيام، من سؤال غريب وعجيب يتمثل في أن أحد الناس قد وجه إلى زوجته هذه العبارة: "عليَّ الطلاق منك بالثلاثة، وتكوني محمرة علىَّ مثل أمي وأختي" عبارة غريبة تجمع في طياتها بين حلف بالطلاق، وجمع الثلاث في لفظ واحد، ويختتمها بالظهور، ولو كان لدى مثل هذا الشخص أدنى علم بأحكام الطلاق لما صدرت منه هذه العبارة، ولمَّا سُئلَّ ماذا تعني بهذه العبارات التي صدرت منك؟ أجاب: لا أقصد بما سوى أن أخْرِها وأزْجِرْها؛ لأنَّما ارتكبت أمراً كنتُ قد حَذَرْتُها من فعله، ومع ذلك فَعَلَّتها.

لذا فهو في الواقع الأمر لا يقصد أبداً من هذه المعانٰي التي تضمنتها عبارته، ولا يقصد إلى أيٍّ أثَرٌ من الآثار المرتبطة عليها، وهذا ما دعاني إلى إعداد مجموعة من الدروس في حينها عن الطلاق وأحكامه وأنواعه في مسجد البلدة¹، حتى يكون الناس على علمٍ وبيَّنةٍ من هذه الأحكام.

فلا شك أن الزوج إذا كان يعرف هذه الأحكام، ويعلم يقيناً أنه إذا تجاوزها يكون آثماً، فإذا ذلك سيجعله يفكِّر كثيراً قبل استعماله لأنفاظ الطلاق.

وقد يقال: إن من شروط التكليف أن يكون المكلف به معلوماً للمكلف علماً تماماً، فإذا كان المكلف يجهل أحكام الشريعة المتعلقة بالطلاق، فكيف نعتبره مسييناً في استعماله؟

ويجب عن هذا، بأن ما اشترطه علماء أصول الفقه في الحكم فيه (أي فعل المكلف) معلوماً للمكلف علماً تماماً، إنما يريدون به أن يكون المكلف في إمكانه أن يعلم، وأن يصل إلى المعرفة، وهو ما يسمى بالعلم الافتراضي، وهذا يتحقق بكون المكلف موجوداً في ديار الإسلام، حيث يمكن من معرفة الأحكام الشرعية بنفسه إذا كان أهلاً لذلك، وإنما بسؤاله أهل العلم وأهل

1- إلى جانب وظيفتي أستاذًا بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، أقوم بالخطابة بمسجد الـ، لامة عبد الحميد بن باديس ببلدي سطيف وهذا منذ 19 عاماً.

الذكر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأبياء 8]، وليس مراداً بالعلم عند الأصوليين العلم بالفعل على ذلك، وهو ما يُعرف بالعلم الحقيقى؛ لأنّه لو اشترطنا العلم الحقيقى لترتب على ذلك عدم استقامة التكاليف الشرعية، وفتح باب الاعتدار بجهل الأحكام الشرعية¹، والمستطلق مسلم موجود في دار الإسلام، وسط أهل العلم وزنة الاختصاص، فإن لم يكن يعلم أحكام الطلاق، فإنه يمكنه أن يعلم عن طريق السؤال.

ثانياً: عدم فهم الزوج بطبيعة الحق المُخْوَل له بمقتضى الشرع: ذلك أن الشريعة تعطي للرجل حق القوامة على الأسرة، كما تعطيه حق الطلاق، ويوجد من الناس من يفهم هذين الحقين فيما خاططاً ثم يتصرف بناء على هذا الفهم الخاطئ؛ مما يترتب عليه العديد من المشاكل الأسرية التي غالباً ما تصل إلى طريق مسدود، فتكون نهايتها الطلاق.

فالشريعة الإسلامية حينما أعطت للرجل حق القوامة على الأسرة، إنما راعت طبيعة كل من الرجل والمرأة، والوظيفة المنوطة بكل منهما في الحياة، فالمرأة جبلى على الحمل والولادة والرضاع وتربية الأولاد، والعناية بشؤون البيت، وهي بطبيعة تكوينها لا تقوى على التزول إلى معرك الحياة إلا في حدود قدرها، أما الرجل فهو بطبيعة تكوينه قوى البنية، صلب العود، ذو قدرة على تحمل المصاعب والمشاق، يسعى لجلب قوته وقوتها زوجته وأولاده، ويعتنى بآنس فيعرف من الأمور ما قد لا تستطيع المرأة أن تعرفه؛ لذلك أعطت الشريعة الإسلامية للرجل حق القوامة على الأسرة، فهو المسؤول عن الأسرة ومستلزماتها ومتطلباتها؛ وفقاً لطبيعة تكوينه. مصداقاً لقول الحق سبحانه: ﴿الرَّجُلُ قَوَّامٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء 34].

وتظهر هذه القوامة عندما تختلف وجهات النظر في محيط الأسرة، أما في الأمور العادلة فلكل سلطانه، وعلى كل مسؤوليته عملاً بقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: ﴿كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْؤُلَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا...﴾²

1- انظر: أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور زكي الدين شعبان ص 330.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم الحديث 893، ص

الأسباب التي تؤدي إلى..... د. نذير ثانو

فالقوامة رياسة ومسؤولية، يتصرف المرؤوس فيها بكمال إرادته و اختياره دون قهر أو إجبار، ويتولى القِيمُ فيها مصالح مَنْ هو قِيمٌ عليه ويتولى شُؤونه، ويعهده بالنصائح والإرشاد والمعونة، فهي مسؤولية وليس سلطة، وما اختصاص الرجال بما إلا لما جبلهم الله عليه من صلاحية لهذا، المهمة، وليس تمييزا للرجال على النساء كما يحاول البعض أن يصورها، وليس أدلة على ذلك من قوله تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء 34]، ويلاحظ هنا أنه تعالى لم يقل: "بما فضل الله الرجال على النساء"؛ للدلالة على أن كلاً منها صاحب فضل فإذا قام بهما الموكلة إليه خير قيام.

إلا أن من الرجال من يفهم القوامة على أنها سلطة، يتحكم بواسطتها في تصرفات زوجته وأفعالها وأقوالها، ويستعمل هذه السلطة فيما يضر ولا ينفع، مما يولد - كما سبق القول - العديد من المشكلات، كما يولد لدى المرأة نفوراً من الزوج، وكراهية وبغضها، مما يؤدي - كما ثانوا - إلى طريق مسدود ينتهي حتماً بالطلاق، فلا شك أن مثل هذا الزوج يعتبر مُسيئاً في استعمال حقه في القوامة.

كذلك فإن الشريعة الإسلامية حينما أعطت الزوج حق الطلاق يوقعه بإرادته المنفردة، إذا راعت في ذلك طبيعة الرجل، وتحكمه في مشاعره وعواطفه وافعالاته، أعطته هذا الحق ليستعمله إذا دعت إليه ضرورة ملحقة، أو حاجة قوية بحيث تستحيل العشرة وتستحكم النفرة بين الزوجين، كما حثته على أن يراعي الضوابط الشرعية إذا أراد إيقاع الطلاق، ولم ترد الشريعة بإعطاء الزوج هذا الحق أن تسلمه فأساساً يستطيع به أن يهدم بناء الأسرة، كلما أرد، وفي أي وقت يشاء، ومن الرجال أيضاً من فهم هذا الحق خطأ، فاستعمله بالحق وبالباطل، بسبب وغير سبب، وإذا أوقعه لم يبال كيف أوقعه، وعلى أي نحو أوقعه، فمثل هذا الزوج لا شك يعتبر مُسيئاً في استعمال حقه، وما دفعه إلى هذه الإساءة إلا سوء فهمه لحقه منحة الله إياه واستأمنه عليه.

ثالثاً: ضعف الوازع الديني لدى الزوج: وعني بضعف الوازع الديني لدى الزوج، عدم تمسكه بأحكام الدين، وتحلله من الالتزامات الدينية المختلفة، وإن كان يتسمى بأسماء المسلمين، وللأسف هذا حال كثير من يتسبون إلى الإسلام بالاسم، وتخالف أقوالهم وأعمالهم وتصرفاتهم تعاليم الإسلام ومبادئه، فهو لا يأبه بشعائر الإسلام، من صلاة وصيام وزكاة، وهو إن أداها إنما يؤديها خوفاً من الناس لا من الله، حتى لا يقول الناس عنه: إنه لا يصلح، ولا يصوم، ولا يزكي؛ ولذلك إذا كان مع نفسه دون رقيب عليه من الناس، سرعان ما فرط في هذه الشعائر، تجد مثل هذا النوع من الرجال يعاصر المخمور، ويأني المنكرات علانية وجهراً، أو خفية وسراً،

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير عادو

وهذه المنكرات تفعل الأفاعيل في عقله، وتسوي الأباطيل في تفكيره، ومن ثم تجده لا يأبه بالطلاق ولا بأحكامه، وهو شرع من شرائع الله، وتعليم من تعاليمه، فقد تخرج منه كلمة الطلاق، وهو مخمور سكران، وقد تصدر عنه كلمة الطلاق دون نظر إلى آثارها ونتائجها، دون نظر إلى ما يدفع إليه من أسباب ودوافع تفضيبيها، دون نظر إلى حال الزوجة، صالحة تقية طائعة، أو طالحة فاسقة عاصية.

وفي الحقيقة هذا النوع من الرجال محسوب على الإسلام في العدد، مشطوب من جملته في الواقع، فبأنه عليك إذا وقع الطلاق من مثل هذا الشخص، وعلى أي نحو، لا يكون مُسيناً في استعماله لحقٍ منحه الله إياه، واستأمنه عليه، لكنه لضعف إيمانه، ورقة إسلامه، وقلة التزامه، تخان الأمانة، وفرط فيها، وأساء استعمال ما استأمنه الله عليه!

رابعاً: التضليل الإعلامي فيما يتعلق بالعلاقات الزوجية: ونقصد بالإعلام هنا وسائل التأثير المباشر وغير المباشر في تكوين آراء الناس وتفكيرهم العام في المجتمع، كالإذاعة والتليفزيون والصحافة والمطبوعات الفضائية، وغيرها.

والواقع أن وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة تعتبر سلاحاً ذا حدين، إن أحسنها استعمالها وتوجيهها، وحرضنا على أن لا يتولى توجيه دفتها إلا كل مسلم مؤمن بخلاص دينه ومجتمعه المسلم، ويعلم يقيناً أن صلاح المجتمع بأفراده وأسره لا يكون إلا بتوجيههم وجهة الإسلام، وتكون الرأي لديهم بما يتفق وتعاليم الإسلام، كانت أدلة خير وفعع عام، وهذا ما ندعوه الله تعالى أن تكون عليه وسائل الإعلام في الأقطار العربية، والبلاد الإسلامية، أما إذا تركت هذه الوسائل ليقومُ تربّوا على قيم غير قيم الإسلام كالمستغربين، ومن افتتحوا بمحضارة الغرب المادية، ومن اختلطت لديهم المفاهيم بالنسبة لقيم المجتمع الإسلامي، فإن أضرارها حينئذ ستكون أكثر من منافعها، وهذا في الواقع هو ما يحدث في الدول الإسلامية، حيث سلمت معظم وسائل الإعلام فيها للمستغربين والمفتونين بمحضارة الغرب المادية، ومن اختلطت لديهم المفاهيم كما قلنا، فعرضوا على الناس بضاعتهم عرضاً مغرياً، مشوباً بوسائل الترغيب فيه، والتي لا يجد المواطن العادي أمامه إلا الافتتان بها.

وفي مجال بحثنا تصوّرُ وسائل الإعلام العلاقات الزوجية تصويراً بعيداً عن مفاهيم الإسلام، فتصور هذه العلاقات وكأنها صراع بين الرجل والمرأة، وتقييم الحرب بينهما، وتمدُّد كلاً منها بوسائل الهجوم والدفاع، ولا يهمها من الذي سوف يكسب الحرب، ومن الذي سوف يخسرها بقدر ما تهدف إليه من هدم قيم الاحترام المتبادل بين الزوجين.

فحجد وسائل الإعلام المختلفة تصوّر طاعة الزوجة لزوجها على أنها خضوع وذلة، وسوانه

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير حادو

وعبودية لا تناسب مع آدمية المرأة، ضاربين بقول الرسول صلى الله عليه وسلم عرض الحائط، فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم طاعة الزوجة لزوجها تعادل جهاد الرجال في سبيل الله كما تعادل الاستشهاد في سبيله أيضاً كما ورد في حديث سفيرة النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله: أنا وافدة النساء إليك هذا: الجهاد كتبه الله على الرجال، فإن يصيروا أجروا، وإن قُتلوا كانوا أحياء عند رحمة ربهم، ونحن مشرن النساء نقوم عليهم، فما لنا من ذلك؟ قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبلغي منْ لقيتِ منِ النساءِ أَنَّ طَاعَةَ الْزَوْجِ وَالْإِعْرَافِ بِعَهْدِهِ يَعْدِلُ ذَلِكَ، وَقَلِيلٌ مِنْكُمْ مَنْ يَفْعَلُهُ»¹

كما يروى عن عبد الله بن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَا هَذَا يَا مُعاذًا؟!» قال: أتيت الشام، فوافقتهم يسجدون لأساقفهم وبطارق THEM، فوردت في نفسي أن أفعل ذلك بك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَفَعُلُوا، فَإِنِّي لَوْ أَمْرَتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لِأَمْرِهِ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا تُؤَدِّيِ الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا...»².

كما نجدها تصور خروج الزوجة على طاعة زوجها، وخروجها من بيت الزوجية غير عابنة بربها زوجها أو عدم رضاها، على أنه تحرر وتَمَدُّن، وعصرية، وتقديمية إلى غير ذلك من الكلمات الرنانة التي يصيرون بها آذان النساء الغافلات، وناهيك عما يتربى على ذلك من مشكلات زوجية، وعناد من الطرفين، وإصرار كل منها على ما حققه من مكاسب في هذه الحرب التي كانت من إعداد وإخراج وتنفيذ وسائل الإعلام، بل إن بعض هذه الأجهزة تعمل على تقطيع الأواصر والأرحام، وعرى المودة بين الأسرة الواحدة، فتصور أم الزوج كما لو كانت عدواً لدوها للزوجة، وتصور أم الزوجة عدواً لدوها للزوج على الرغم من أن الإسلام ربط الأسرة المسلمة بعضها برباط المصاهرة المتمثل في الزواج، وجعل أم الزوج أمًا للزوجة مصاهرة، وأم الزوجة أمًا للزوج مصاهرة، وأوجب لكلٍّهما من الحقوق ما يحفظ لهما كرامتهما من قبل الزوجين معاً. وليس أدل على ذلك مما شاهدته في جهاز التلفاز قبل كتابة هذه المقال، حيث كان يعرض "تمثيلية" أو "مسلسلًا" كما يسمونه، ولقد صور مخرج هذا المسلسل ومؤلفه،

1- آخرجه البزار. انظر: مجمع الروايد للهيثمي 4/305.

2- آخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، في باب: حق الزوج على المرأة رقم الحديث 1853 ص 323

الأسباب التي تؤدي إلى..... د. نذير حادو

أم الزوج أو "الحماة" كما لو كانت حجima أو ناراً موقدة سوف تصلاها الزوجة، وذلك عن طريق العديد من المشاهد والمواصفات التمثيلية، وقد يقال: إن العبرة في مثل هذه المسلسلات، بالنهاية حيث يحرض المخرج والممؤلف على إبراز نهاية الزوجة التي تربص بأم زوجها، وتتعمد إهانتها، ولكن يجب عن ذلك أن هذه النهاية تأتي بعد فوات الأوان، وبعد أن تكون العدا، من الزوجات أو البنات اللائي في سن الزوج أو يقمن عليه، قد تم شحنهن بالكثير الكثير من العداوة والبغضاء لأم الزوج "المفترى عليها" في غالب الأحيان، والت نتيجة الخزيمة لهذا السلوك الإعلامي، والخساد النهائي له هو الكثير من المشكلات، والكثير من العقبات، التي تصل في النهاية إلى طريق مسدود، وتنتهي بالطلاق، عندئذ يتعد الزوج أياً تعمت، ويتعسف أياً تعسف، انتقاماً وثأراً، وعداؤه وحقده، والخاسر في النهاية هو: الأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم.

خامساً: عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية: كذلك تتدخل في عملية إيقاع الطلاق عوامل اجتماعية، و الاقتصادية، وثقافية، يجعل الرجل يسيء استعماله لحقه عند إيقاعه الطلاق.

فمن العوامل الاجتماعية: أن يتزوج الزوج بأخرى، وتصرُّ أي من الزوجتين بعد ذلك أن يطلق الزوج زوجته الأخرى دون ذنب أو جريمة، والزوج إذا كان هواه مع الزوجة التي أصرت على ذلك لاشك سوف يقدِّمُ عليه غير عابر بطريقة إيقاعه، ومنها أيضاً ما إذا تزوج الرجل في آخر أيامه بأمرأة أخرى غير أم أولاده، فيجتمع عليه الجميع يطالبونه بطلاقها خاصة إذا كان على فراش المرض بقصد حرمانها من الميراث.

ومن العوامل الاقتصادية: الثراء المفاجئ الذي يهبط على بعض الأزواج؛ مما يجعلهم لا يعبأون بقيمة أو مبدأ خاصةً إذا كانوا ضعاف الإيمان - كما سبق أن قلنا -، وقد صدق ربنا إذ يقول: **«كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى»** [العلق 6-7] فيترخص بزوجته، ويلتمس لها الأسباب حتى يتخلص منها؛ بصرف النظر عن الأسلوب الذي استخدمه.

ومن العوامل الثقافية: ونقصد بها: اختلاف درجة الثقافة بين الزوجين، فتجد الزوج المنافق على الرغم من ثقافته، وكثرة بضاعته المعرفية، إذا كانت زوجته التي يكون تزوجها وهو في أول مراحل تعليمه ذات قدر ضئيل من الثقافة والعلم، فتجده يترفع عليها، ويتعالي عليها، ويجد نفسه أرقى، وأعلى مستوى من هذه المسكنية التي عاشت معه ظروفه بكل معاناتها وآلامها ومشاكلها، فتجده يتحنى عليها، ويطلقها لأنفه الأسباب، أو دون سبب في الغالب مخدوعاً بعلمه وثقافته.

وال المسلم هو الذي يفي بالعهد، ويحافظ على الرابطة الزوجية المقدسة ويحتسب ذلك عند الله

الأسباب التي تؤدي إلى د. نذير حمادو

مراحل تعليمه ذات قدر ضئيل من الثقافة والعلم، فنجد أنه يترفع عليها، ويتعالى عليها، ويجد نفسه أرقى، وأعلى مستوىً من هذه المسكينة التي عاشت معه ظروفه بكل معاناتها وألامها ومشاكلها، فنجد أنه يتجنى عليها، ويطلقها لأنفه الأسباب، أو دون سبب في الغالب مخدوعاً بعلمه وثقافته.

وال المسلم هو الذي يفي بالعهد، ويحافظ على الرابطة الزوجية المقدسة ويحتسب ذلك عند الله سبحانه وتعالى، قال سبحانه: ﴿فَعَسَىٰ أَنْ تَكُرُّهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]. اللهم اجعلنا من يستمعون القول قيّعون أحسنه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.